Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 3, 2025
Page No: 360-365
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

إنتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي العوامل والوسائل

سالم جمعة إغريبيل أحمد *
قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

The Spread of The Maliki School of Thought in the Islamic Maghreb: Factors and Means

Salem Juma Ighreibel Ahmed*
Department of History, Faculty of Education, University of Bani Walid, Bani Walid, Libya

*Corresponding author salemahmed@bwu.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-07-08 تاريخ القبول: 2025-09-09 تاريخ النشر: 2025-09-12

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي: العوامل والوسائل، وذلك من خلال تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي ساعدت على ترسيخه منذ القرن الثاني الهجري. فقد تبنّت الدول التي حكمت المغرب الإسلامي، كالدولة المرابطية والموحدية، المذهب المالكي رسميًا في القضاء والإدارة، مما ساعد على ترسيخ حضوره في الحياة العامة. كما لعب العلماء دورًا محوريًا في نشره عبر حلقات التعليم والمدارس والمساجد، إضافة إلى دعم الزوايا والطرق الصوفية له. ويبرز البحث أثر المذهب المالكي في توحيد المرجعية الدينية وتعزيز الهوية الثقافية للمغرب الإسلامي، مع التركيز على وسائله في الانتشار، كالتأليف والتدريس والدعم السياسي والاجتماعي. وقد خلصت الدراسة إلى أن المذهب المالكي لم يكن مجرد اختيار فقهي، بل شكل إطارًا حضاريًا ساهم في استقرار المجتمع المغربي وتطوره الفكري.

الكلمات المفتاحية: المذهب المالكي، المغرب الإسلامي، الفقه المالكي، العوامل السياسية، الهوية الدينية.

Abstract

This research aims to explore the spread of the Maliki school of thought in the Islamic Maghreb: factors and means, by analyzing the political, social, and cultural elements that contributed to its establishment since the 2nd century AH. The ruling dynasties, such as the Almoravids and the Almohads, officially adopted the Maliki school in judiciary and administration, which reinforced its dominance in public life. Scholars played a key role in its dissemination through educational circles, schools, and mosques, in addition to the support provided by Sufi orders and religious institutions. The study highlights the impact of the Maliki school in unifying religious references and strengthening the cultural identity of the Maghreb, focusing on its methods of expansion such as authorship, teaching, and political endorsement. The findings conclude that the Maliki school was not merely a jurisprudential choice, but rather a civilizational framework that contributed to the stability and intellectual development of the Maghrebi society.

Keywords: Maliki School, Islamic Maghreb, Maliki Jurisprudence, Political Factors, Religious Identity.

المقدمة

الفتوى، وانسجام مع الأعراف والعادات التي لا تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية. وقد برز هذا المذهب في المدينة المنورة على يد الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ)، ثم انتشر في أرجاء واسعة من العالم الإسلامي، لا سيما في منطقة المغرب الإسلامي، التي أصبحت خلال القرون الوسطى معقلًا لهذا المذهب، ومركزًا لإشعاعه الفقهي والثقافي.

تكتسي دراسة انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي أهمية خاصة، إذ إن هذا الانتشار لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، إضافة إلى تبني السلطات الحاكمة له منذ العصور الأولى، ما جعل المذهب المالكي يشكل الإطار المرجعي للتشريع والقضاء في تلك البلاد. وقد أسهم هذا الاختيار المذهبي في توحيد الهوية الفقهية للمغرب الإسلامي، ومنحه خصوصية ثقافية ظلت مؤثرة إلى يومنا هذا.

تكمن إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

- ما هي أبرز العوامل التي ساهمت في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي؟ وما الوسائل التي اعتمد عليها في ترسيخ مكانته في المجتمع المغربي؟
- وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:
- كيف كانت الظروف السياسية والدينية للمغرب الإسلامي قبيل انتشار المذهب المالكي؟
- ما أبرز العوامل التي ساعدت على ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب؟
- ما الوسائل العلمية والمؤسساتية التي اعتمد عليها العلماء في نشر هذا المذهب؟
- ما الأثر الذي تركه هذا المذهب في الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية للمغرب الإسلامي؟

أهداف البحث تتمثل في:

- بيان الخلفية التاريخية لظهور المذهب المالكي وتطوره قبل دخوله المغرب الإسلامي.
- الكشف عن أهم العوامل التي ساهمت في انتشار المذهب بالمغرب.
- تحليل الوسائل التي اعتمد عليها علماء المالكية في نشر المذهب وتعميقه في المجتمع.
- إبراز الأثر الذي أحدثه انتشار المذهب المالكي في بنية المجتمع المغربي وهويته الفقهية.

أما أهمية البحث فتبرز في كونه يسلط الضوء على مرحلة مفصلية من تاريخ المغرب الإسلامي، ويساعد على فهم العلاقة الوثيقة بين المذهب المالكي والتطورات الدينية والسياسية في المنطقة، فضلًا عن مساهمته في إغناء الدراسات التاريخية والفقهية المتعلقة بالتنوع المذهبي في العالم الإسلامي.

وسيعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة المعطيات التاريخية التي توضح مسار انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي، وتحليل العوامل والوسائل المؤثرة في ذلك، بالإضافة إلى المنهج الوصفي عند تناول آراء المؤرخين والباحثين في الموضوع.

الفصل الأول: الإطار العام لانتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي

المبحث الأول: نشأة المذهب المالكي وتطوره في المدينة المنورة

نشأ المذهب المالكي في بيئة علمية خصبة بالمدينة المنورة، حيث عُرفت بأنها موطن السنة النبوية ومقر كبار الصحابة والتابعين، الذين نقلوا الأحكام الشرعية ومارسوا الاجتهاد الفقهي في القضايا المستجدة بعد وفاة الرسول ﷺ. في هذا المحيط العلمي وُلد الإمام مالك بن أنس سنة 93هـ، ونشأ في أسرة عُرفت بالعلم والحديث، فتلقى علومه الأولى على أيدي كبار العلماء، حتى برز كإمام من أئمة الفقه في عصره، وأصبح له مجلس علمي مرموق في مسجد النبي ﷺ [انظر: ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، ص45.].

اعتمد الإمام مالك في منهجه الفقهي على مصادر متعددة، يأتي في مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم عمل أهل المدينة الذي اعتبره حجة؛ لما رآه من التواتر العملي عن الصحابة، إضافة إلى القياس والمصالح المرسلة التي أبرزت مرونة المذهب في التعامل مع الوقائع المتغيرة [انظر: القرافي، الفروق، ج1، ص112.]. وقد ألّف الإمام مالك كتابه الشهير الموطأ، الذي جمع فيه الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين، مقرونة بالاجتهادات الفقهية، فكان لهذا الكتاب دور بارز في ترسيخ أصول المذهب وتوحيد معالمه.

تطور المذهب المالكي في عهد الإمام نفسه، حيث تتلمذ عليه عدد كبير من العلماء القادمين من مختلف الأمصار، خاصة من المغرب والأندلس، الذين حملوا تعاليم المذهب إلى بلدانهم بعد عودتهم من الحجاز [انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص448.]. وهكذا بدأت بذور المذهب المالكي في التوسع خارج المدينة، قبل أن يعرف انتشارًا واسعًا في شمال إفريقيا والأندلس خلال القرون اللاحقة.

المبحث الثاني: بداية دخول المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي

بدأت العلاقة بين علماء المغرب الإسلامي والمذهب المالكي في وقت مبكر، وذلك من خلال رحلات الحج وطلب العلم إلى الحجاز، حيث التقى طلاب المغرب بالأئمة في المدينة المنورة، وعلى رأسهم الإمام مالك. وتشير المصادر التاريخية إلى أن أول من أدخل المذهب المالكي إلى القيروان كان بعض العلماء الذين رحلوا إلى المشرق في أواخر القرن الثاني الهجري، مثل أسد بن الفرات (ت 213هـ) الذي درس على الإمام مالك، ثم عاد إلى القيروان لينشر فقهه، وإن كان قد مزج بينه وبين المذهب الحنفي في بداية الأمر [انظر: الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، ص134.].

تزامن دخول المذهب المالكي إلى المغرب مع مرحلة تاريخية عرفت حالة من التنوع المذهبي، حيث كانت مذاهب الخوارج والإباضية، وبعض المذاهب الشيعية، حاضرة في المنطقة، فضلًا عن بقايا المذهب الحنفي الذي أدخله بعض القضاة في العهد العباسي. إلا أن المذهب المالكي وجد بيئة مناسبة للانتشار، بفضل ما امتاز به من توافق مع العادات المحلية، واعتدال في الفتوى، إضافة إلى جهود العلماء الذين تبنوه ودرّسوه في حلقات المساجد والمدارس العلمية بالقيروان وفاس [انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص212.].

المبحث الثالث: الخلفية الدينية والسياسية للمغرب قبل انتشار المذهب المالكي

كان المغرب الإسلامي قبل انتشار المذهب المالكي يشهد حالة من التعدد المذهبي والسياسي، فقد سيطرت الخوارج على بعض الأقاليم، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، بينما كانت الإباضية ذات نفوذ في الصحراء والمناطق البعيدة عن نفوذ الدولة المركزية. أما على المستوى السياسي، فقد عاشت المنطقة مرحلة صراع بين القوى المحلية، مثل قبائل

البربر، والدولة العباسية التي سعت لبسط نفوذها عبر ولاة القيروان، مما خلق بيئة مضطربة ساعدت على بروز الحاجة إلى مذهب موحد يحقق الاستقرار الديني والسياسي [انظر: علي محمد الصلابي، دولة الأغالبة، ص67.].

في ظل هذه الأوضاع، جاء المذهب المالكي ليشكل عامل توحيد بين مختلف القبائل والمناطق، خصوصًا بعد تبنيه رسميًا من قبل الدولة الأغلبية التي جعلته المذهب الرسمي في القضاء والتعليم، وهو ما ساهم في ترسيخه وانتشاره بشكل واسع في جميع أرجاء المغرب الإسلامي [انظر: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج6، ص95.].

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: العوامل السياسية ودور الدولة

يُعد العامل السياسي من أبرز الأسباب التي أسهمت في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، حيث لعبت السلطة الحاكمة دورًا محوريًا في اعتماده رسميًا في القضاء والتعليم. فقد تبنت الدولة الأغلبية (184–296هـ) هذا المذهب منذ قيامها، معتبرة إياه المذهب الرسمي للدولة، وألزمت القضاة والأئمة بالعمل به [انظر: علي محمد الصلابي، دولة الأغالبة، ص79.].

ويُعزى اختيار المذهب المالكي إلى مجموعة من الاعتبارات السياسية، منها رغبة الأغالبة في توطيد أركان حكمهم وضمان وحدة مذهبية في البلاد، بما يحدّ من نفوذ الفرق الدينية الأخرى، مثل الخوارج والإباضية. كما وجدوا في المذهب المالكي اعتدالًا وتوازنًا ينسجم مع مصالح الدولة والمجتمع، خصوصًا وأنه يولي أهمية كبيرة لعمل أهل المدينة والمصالح المرسلة، مما يتيح مساحة واسعة للاجتهاد في النوازل والقضايا المستجدة [انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص219.].

إضافة إلى ذلك، قامت الدولة بتعيين القضاة من الفقهاء المالكية، وإسناد المناصب الدينية إليهم، مما ساعد على تعزيز مكانة المذهب بين الناس. وقد ساهم هذا الدعم السياسي في تحوله إلى المذهب الغالب في الحياة العامة، وأصبح الالتزام به معيارًا للوجاهة الدينية والاجتماعية [انظر: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج6، ص97.].

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والقبلية

لعبت البنية الاجتماعية والقبلية للمغرب الإسلامي دورًا مهمًا في انتشار المذهب المالكي، إذ تميز المجتمع المغربي بترابطه القوي وتقاليده الراسخة، وكان يميل إلى التمسك بالمذاهب التي تراعي الأعراف والعادات. وقد وجد الناس في المذهب المالكي ما يلبي هذه الخصوصية، نظرًا لاعتماده على المصالح المرسلة وسد الذرائع، مما جعله أكثر توافقًا مع حاجاتهم اليومية [انظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص52.].

كما ساهمت القبائل الكبرى، خاصة قبائل البربر، في دعم المذهب المالكي بعد أن اعتنقه عدد من زعمائها وعلمائها، فأصبح جزءًا من الهوية الدينية للقبيلة، وانتقل بذلك إلى القرى والمناطق النائية. ومما عزز هذا الانتشار ارتباط المذهب المالكي بالمناسبات الاجتماعية والدينية، مثل عقود الزواج والمواريث، التي كان يُلجأ فيها إلى فقه المالكية في الإفتاء والقضاء [انظر: عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص113.].

المبحث الثالث: العوامل العلمية ودور العلماء

لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي قام به العلماء في نشر المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي. فقد كان العلماء وسطاء بين الدولة والمجتمع، وأصحاب تأثير واسع في التوجيه الديني والفقهي. ومن أبرز العلماء الذين ساهموا في ذلك أسد بن الفرات، الذي جلب فقه الإمام مالك من المشرق إلى القيروان، وسحنون بن سعيد (ت 240هـ) الذي ألف كتابه الشهير المدونة، فأصبح المرجع الأساسي للفقه المالكي في المغرب والأندلس [انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، ص175.].

كما أسهمت المدارس العلمية والمساجد الكبرى، مثل جامع القيروان وجامع القرويين، في تدريس كتب المالكية، وإعداد قضاة وعلماء وفقهاء تبنوا هذا المذهب. ومن الوسائل العلمية المهمة أيضًا الرحلات العلمية، حيث كان طلاب المغرب يسافرون إلى المشرق للقاء فقهاء المدينة ومصر، ثم يعودون حاملين معهم معارف المذهب المالكي لنشرها في بيئتهم المحلية [انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص450.].

المبحث الرابع: العوامل الاقتصادية والثقافية

لعبت العوامل الاقتصادية دورًا غير مباشر في تعزيز انتشار المذهب المالكي، إذ كانت التجارة عاملًا للتواصل بين مختلف أقاليم المغرب، كما أسهمت طرق القوافل الممتدة نحو المشرق في نقل الأفكار والمذاهب. وكان للتجار دور في نشر المذهب من خلال احتكاكهم بالفقهاء وطلبة العلم، فضلًا عن دعمهم للمؤسسات الدينية والتعليمية التي اعتمدت المذهب المالكي في تدريسها [انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص223.].

أما من الناحية الثقافية، فقد تميز المذهب المالكي بإنتاج فقهي وأدبي ضخم في المغرب الإسلامي، تمثل في المؤلفات والشروح والحواشي، التي ساهمت في ترسيخه في أذهان الناس. كما لعبت المجالس العلمية والأوقاف المخصصة لتدريس الفقه المالكي دورًا كبيرًا في توسيع نفوذ المذهب بين مختلف الفئات الاجتماعية [انظر: محمد بن شريفة، الحياة الثقافية في القيروان، ص97.].

الفصل الثالث: الوسائل التي ساهمت في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي

المبحث الأول: دور العلماء والفقهاء في نشر المذهب

كان للعلماء دور جوهري في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، فقد شكّلوا حلقة الوصل بين المشرق والمغرب، ونقلوا علوم الإمام مالك إلى بلادهم بعد تلقيها في الحجاز أو مصر. وكان هؤلاء العلماء يتمتعون بمكانة عالية في المجتمع، مما جعل تأثيرهم بالغًا في تبني الناس لهذا المذهب.

ومن أبرز هؤلاء العلماء أسد بن الفرات الذي تتلمذ على الإمام مالك وبعض تلامذته، ثم عاد إلى القيروان حاملاً معه الفقه المالكي، وإن كان قد أدخل أيضًا بعض آراء الحنفية في بداية الأمر [انظر: الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، ص134.]. كما برز بعده سحنون بن سعيد التنوخي، الذي يعد المؤسس الحقيقي لانتشار المذهب بالمغرب، حيث وضع كتابه الشهير المدونة الكبرى، الذي أصبح المرجع الفقهي الأهم في المذهب المالكي، وعليه اعتمد القضاء في بلاد المغرب لقرون طويلة [انظر: ابن ناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، ص175.].

لم يقتصر دور العلماء على التأليف فقط، بل امتد إلى الإفتاء والقضاء والتعليم، إذ كان القاضي المالكي بمثابة المرجعية الدينية والقانونية في المجتمع. وقد ساهم ذلك في نشر المذهب بشكل عملي، من خلال اعتماد فقهه في الأحكام القضائية التي تهم حياة الناس اليومية [انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص450.].

المبحث الثاني: الرحلات العلمية والحج كوسيلة لنقل المذهب

شكّلت الرحلات العلمية وسيلة فعّالة لنقل المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي، حيث كان طلبة العلم من المغرب والأندلس يرحلون إلى المشرق، خصوصًا إلى المدينة المنورة، للقاء العلماء والأخذ عنهم. ومن هناك كانوا يعودون محمّلين بالكتب والروايات الفقهية، لينشروها في بلادهم.

وقد ارتبطت هذه الرحلات بالحج، إذ كان العلماء يستغلون موسم الحج للتواصل مع كبار الفقهاء، والحصول على الإجازات العلمية، ما جعل مكة والمدينة ملتقى للعلماء من مختلف الأقاليم الإسلامية. ويذكر المؤرخون أن عددًا كبيرًا من علماء المغرب أخذوا المذهب المالكي مباشرة عن الإمام مالك أو عن تلاميذه، مثل ابن القاسم وأشهب بن عبد العزيز، الذين كان لهم أثر بالغ في نشر المذهب عبر تلاميذهم القادمين من المغرب [انظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص52.].

إضافة إلى ذلك، لعبت الرحلات التجارية دورًا مكملًا، حيث نقل التجار المذهب المالكي إلى المناطق النائية، وارتبطت المساجد التي أنشأوها بتدريس فقه المالكية، مما عزز حضوره في الحياة اليومية [انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص225.].

المبحث الثالث: المؤسسات التعليمية والمساجد الكبرى

كانت المؤسسات التعليمية والمساجد الكبرى في المغرب الإسلامي من أبرز الوسائل التي اعتمدت لنشر المذهب المالكي. فقد شكّل جامع القيروان في تونس أول مركز علمي لتدريس فقه المالكية، وأصبح قبلة للطلاب من جميع أنحاء المغرب. ومع تأسيس جامع القرويين في فاس سنة 245هـ، ترسخ المذهب أكثر في الغرب الإسلامي، إذ خصصت حلقات علمية لتدريس كتب المالكية، مثل الموطأ والمدونة [انظر: محمد بن شريفة، الحياة الثقافية في القيروان، ص97.].

كما ظهرت مدارس علمية متخصصة في نشر الفقه المالكي، وكان يتم تمويلها من خلال الأوقاف، التي وفرت رواتب للفقهاء وطلبة العلم، ما ساهم في استمرارية التعليم المالكي. وقد أصبحت هذه المؤسسات أداة رئيسية في تكوين القضاة والفقهاء، مما رسّخ مكانة المذهب في المجتمع [انظر: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج6، ص101.].

المبحث الرابع: المؤلفات الفقهية ودورها في ترسيخ المذهب

أدت المؤلفات الفقهية دورًا كبيرًا في نشر المذهب المالكي، إذ ساهمت في حفظ أصوله وتيسير تدريسه للطلاب. وكان على رأس هذه المؤلفات كتاب الموطأ للإمام مالك، الذي جمع بين الحديث والفقه، وأصبح المرجع الأول للمذهب. وبعده ظهرت المدونة الكبرى لسحنون، التي اعتُبرت المرجع الأساسي لتطبيق الفقه المالكي في المغرب والأندلس [انظر: القرافي، الفروق، ج1، ص115.].

كما ظهرت شروح وحواشٍ كثيرة على هذه المؤلفات، مثل التهذيب للبراذعي، والبيان والتحصيل لابن رشد، التي ساهمت في توضيح مسائل المذهب وتسهيل دراستها. وانتشرت هذه الكتب في المدارس والمساجد، فكانت سببًا في ترسيخ المذهب في نفوس العلماء والعامة على حد سواء [انظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص54.].

الفصل الرابع: نتائج انتشار المذهب المالكي وآثاره في المغرب الإسلامي

المبحث الأول: الأثر السياسي والإداري

لقد انعكس انتشار المذهب المالكي بشكل مباشر على الحياة السياسية والإدارية في المغرب الإسلامي، حيث أصبح هذا المذهب المرجعية الرسمية للتشريع والقضاء منذ العصور الأولى للدول الكبرى مثل الأغالبة والمرابطين والموحدين. فقد اعتمدت هذه الدول المذهب المالكي أساسًا لأحكامها القضائية وتنظيم شؤون الرعية، مما وفر إطارًا قانونيًا موحدًا ساهم في استقرار الأوضاع الداخلية [انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص468.].

ومن أبرز نتائج هذا التبني أن القضاء أصبح مرتبطًا بالمذهب المالكي حصريًا تقريبًا، وهو ما ساعد في الحد من النزاعات المذهبية والاختلافات الفقهية داخل المجتمع. كما أن اختيار المذهب المالكي كان يحمل بعدًا سياسيًا، إذ مكّن

السلطات من كسب ولاء العلماء والفقهاء الذين كانوا يمثلون سلطة معنوية كبيرة داخل المجتمع [انظر: علي محمد الصلابي، دولة المرابطين، ص214.].

وقد اعتمد المرابطون بشكل خاص على المذهب المالكي لمواجهة الانحرافات العقدية التي ظهرت في بعض المناطق، ولتعزيز وحدتهم السياسية تحت راية مذهب واحد، ما جعل المذهب المالكي عنصرًا مهمًا في بناء الهوية السياسية للمغرب الإسلامي [انظر: محمد المنوني، ورقات عن الحضارة المغربية في عهد السعديين، ص43.].

المبحث الثاني: الأثر الاجتماعي والثقافي

ساهم انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي في تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. فقد كان هذا المذهب أكثر المذاهب الفقهية انسجامًا مع العادات والأعراف السائدة في المنطقة، الأمر الذي جعل الناس يتقبلونه بسهولة، لأنه راعى الخصوصيات المحلية في إطار الضوابط الشرعية [انظر: عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ص129.].

كما أن المذهب المالكي ساهم في تعزيز روح الجماعة، من خلال توحيد المرجعية الفقهية بين مختلف القبائل والمناطق، وهو ما قلل من النزاعات الناشئة عن اختلاف المذاهب. وأدى ذلك إلى استقرار اجتماعي طويل الأمد، انعكس على البنية القبلية والعائلية للمجتمع المغربي [انظر: ابن أبي زرع، روض القرطاس، ص88.].

وعلى المستوى الثقافي، كان لانتشار المذهب المالكي أثر بالغ في نشوء تقاليد علمية وأدبية، إذ ارتبطت الثقافة المغربية بالإنتاج الفقهي المالكي، من خلال المؤلفات والشروح التي أصبحت جزءًا من الهوية الثقافية للمنطقة. كما ساهمت المدارس المالكية في تكوين نخبة من العلماء الذين نشروا الفكر الإسلامي الوسطي في المغرب وخارجه [انظر: محمد حجي، الحياة الثقافية بالمغرب في عهد السعديين، ص61.].

المبحث الثالث: الأثر العلمي والمعرفي

لم يقتصر أثر انتشار المذهب المالكي على الجوانب السياسية والاجتماعية، بل امتد إلى المجال العلمي والمعرفي، حيث نشأت في ظلّه حركة علمية واسعة، تمثلت في التأليف، والشرح، والتدريس، وحلقات العلم في المساجد والجامعات. وقد أصبح الفقه المالكي مادة أساسية في برامج التعليم، إلى جانب علوم الحديث والتفسير.

أدى ذلك إلى ظهور مكتبات ضخمة تضم كتب المالكية، مثل مكتبة جامع القرويين بفاس، التي احتوت على نفائس المخطوطات المالكية. كما ظهرت مدارس علمية متخصصة في تدريس المذهب، مثل المدرسة البوعنانية والمدرسة المصباحية في فاس، التي أسهمت في تخريج أجيال من الفقهاء [انظر: عبد الهادي التازي، جامع القرويين، ص172.].

وعلى مستوى التأليف، ظهرت موسوعات فقهية ضخمة أسست لصرح علمي متين، مثل البيان والتحصيل لابن رشد، والذخيرة للقرافي، مما جعل المغرب الإسلامي أحد المراكز الكبرى لإنتاج المعرفة الفقهية المالكية في العالم الإسلامي [انظر: أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص74.].

المبحث الرابع: التحديات التي واجهت المذهب المالكي في المغرب الإسلامي

على الرغم من الانتشار الواسع للمذهب المالكي، فقد واجه مجموعة من التحديات، سواء من المذاهب الأخرى أو من بعض التيارات الفكرية. فقد حاول المذهب الحنفي أن يجد له موطئ قدم في بعض المناطق عبر نفوذ الدولة العباسية، كما حاولت بعض الفرق الشيعية والباطنية منافسة المذهب المالكي، خاصة خلال فترات سيطرة الفاطميين على المغرب [انظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج3، ص312.].

إلا أن هذه التحديات لم تستطع زحزحة المذهب المالكي عن موقعه المهيمن، بفضل دعم السلطات السياسية، وارتباطه بالهوية الدينية والثقافية للمجتمع المغربي، بالإضافة إلى مرونته في التكيف مع التغيرات الاجتماعية، وهو ما جعله يظل المذهب الرسمي في المغرب الإسلامي حتى اليوم [انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص472.].

الخاتمة

بعد استعراض مختلف جوانب موضوع انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي: العوامل والوسائل، يتضح لنا أن هذا الانتشار لم يكن حدثًا عابرًا، بل كان نتيجة مسار تاريخي طويل تداخلت فيه العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية. فقد شكّل المذهب المالكي منذ دخوله المغرب الإسلامي عنصرًا أساسيًا في بناء الهوية الفقهية والدينية للمنطقة، وأصبح المرجعية الأساسية للأحكام والقوانين، مما ساهم في إرساء الاستقرار السياسي والاجتماعي على مدى قرون.

أظهرت الدراسة أن العوامل السياسية كانت من أبرز مرتكزات انتشار المذهب المالكي، من خلال تبني الدول الحاكمة له، كالمرابطين والموحدين، واعتماده في القضاء والإدارة. كما كان للعوامل العلمية دور محوري تمثل في جهود العلماء، الذين نشروا المذهب عبر التدريس والتأليف وإنشاء حلقات العلم في المساجد والمدارس، فضلًا عن العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساعدت على تقبّل هذا المذهب لتوافقه مع أعراف المجتمع المغربي.

كما تبيّن أن انتشار المذهب المالكي أفرز آثارًا بعيدة المدى على مختلف الأصعدة: فقد وحّد المرجعية الفقهية للمجتمع، وأسّس لحركة علمية مزدهرة أنتجت ذخائر معرفية كبيرة، وأثرى الثقافة الإسلامية في المنطقة. ولم تخلُ هذه المسيرة من التحديات التي تمثلت في منافسة بعض المذاهب والتيارات الفكرية، غير أن المذهب المالكي استطاع تجاوزها بفضل مرونته ودعم السلطات السياسية له، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بوجدان المجتمع المغربي. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن المذهب المالكي لم يكن مجرد اختيار فقهي، بل كان خيارًا استراتيجيًا أثّر في ملامح المغرب الإسلامي الدينية والثقافية والسياسية، ولا يزال أثره قائمًا حتى يومنا هذا.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

1- ابن أبي زرع، علي بن عبد الله الفاسي. روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، 1972م.
2- ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. بيروت: دار الفكر، 2005م.
3- ابن رشد، محمد بن أحمد. البيان والتحصيل. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1984م.
4- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م.
5- أحمد بابا التنبكتي. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.
6- الباجي، سليمان بن خلف. المنتقى شرح الموطأ. بيروت: دار الكتاب العربي، 1999م.
7- سحنون بن سعيد. المدونة الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م.
8- القرافي، شهاب الدين. الذخيرة. تحقيق: محمد حجي. الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي، 1994م.
9- مالك بن أنس. الموطأ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1985م.

ثانيًا: المراجع

1- بوشنتوف، محمد. المذهب المالكي بالمغرب الأقصى وأثره في الحياة السياسية والاجتماعية. الرباط: منشورات كلية الآداب، 2002م.
2- التازي، عبد الهادي. جامع القرويين: المسجد والجامعة بمدينة فاس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1984م.
3- حجي، محمد. الحياة الثقافية بالمغرب في عهد السعديين. الدار البيضاء: دار الثقافة، 1988م.
4- حسن، إبراهيم حسن. تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1967م.
5- الصلابي، علي محمد. دولة المرابطين: أصولها وتطورها في المغرب والأندلس. بيروت: دار المعرفة، 2005م.
6- العثماني، سعد الدين. في فقه النوازل: المذهب المالكي وتطبيقاته المعاصرة. الرباط: دار السلام، 2003م.
7- العروي، عبد الله. مجمل تاريخ المغرب. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996م.
8- القاسمي، محمد. الاجتهاد والتقليد في المذهب المالكي. الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، 2001م.
9- المنوني، محمد. ورقات عن الحضارة المغربية في عهد السعديين. الرباط: منشورات كلية الآداب، 1988م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية والدراسات الأكاديمية

1- الإدريسي، يوسف. "دور العلماء في نشر المذهب المالكي بالمغرب خلال العصر الوسيط". أطروحة دكتوراه، جامعة القرويين، فاس، 2018م.
2- الفاسي، عبد السلام. "التعليم الديني وانتشار المذهب المالكي في شمال إفريقيا". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2014م.
3- الهاشمي، عبد القادر. "أثر المذهب المالكي في تشكيل الهوية الدينية للمغرب الأقصى". رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015م.

رابعًا: مقالات علمية ودوريات

1- بلخضر، أحمد. "المذهب المالكي في بلاد المغرب: عوامل الانتشار". مجلة التاريخ الإسلامي، العدد 12، 2016م.
2- بوعزة، سعيد. "المذهب المالكي والهوية الدينية للمغاربة". مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، العدد 20، 2020م.
3- رحالي، حسن. "التأثير الثقافي للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي". مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 5، 2019م.
4- الزهري، عبد الكريم. "المذهب المالكي في مواجهة التحديات الفكرية في المغرب". مجلة الأبحاث الإسلامية، العدد 8، 2017م.
5- عفيفي، مصطفى. "دور الزوايا في نشر المذهب المالكي بالمغرب". مجلة التراث الإسلامي، العدد 18، 2015م.